مجلّة
اللّغة العربيّة وآدابها
رقم الإيداع القانوني: 2013-8004 ISSN: ر.د.م.د: 2352-9830

التعليل عند ابن مضاء بين شوقي ضيف ومحمد عيد

The reasoning of Ibn Maḍā'
between Shawky Daif and Mohammad Eid

أ.د. محمود محمد العامودي د. باسم عبد الرحمن البابلي
الجامعة الإسلامية- فلسطين – غزة

تاريخ الإرسال : 2018/03/15 تاريخ القبول:2018/05/12

الملخص:

تناول النحاة المعاصرون كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء (ت592هـ) بالدراسة والتحليل، وتنوعت مواقفهم منه بين الموافقة والرفض، ومن بينهم الدكتور شوقي ضيف، والدكتور محمد عيد، حيث قدما دراستين منفصلتين حول ذلك الكتاب، ويسعى الباحثان في هذه الدراسة لإظهار التوافق والاختلاف بين العالمين في تناولهما لرأي ابن مضاء في العلل النحوية.

وقد ثبت للباحثين توافق العالمين في الإعجاب بنظرية ابن مضاء وتبنيها، وجعْلها رمزاً للثورة اللغوية المعاصرة، التي تدعو إلى تيسير قواعد النحو، وإزالة الصعوبات والتعقيدات الجدلية التي أصابتها. وتبنى العالمان بأسلوبين مختلفين رأي ابن مضاء بضرورة إلغاء العلل الثواني والثوالث، التي ثبت فسادها، وأُثرها في تعقيد المسائل اللغوية، ودعوا إلى الاكتفاء بالعلل الأول التي تحدث بها الفائدة اللغوية، وقد اختلف العالمان في أمور قليلة، لا تؤثر في جوهر تبنيهما لنظرية ابن مضاء، مما ينبئ بميول حداثية تسعى للتمرد على القديم، والتغيير إلى ما يناسب العصر.

كلمات مفتاحية: ابن مضاء- التعليل- شوقي ضيف- محمد عيد – الرد على النحاة- الأصول النحوية

Abstract :

Contemporary scholars studied and analyzed the book which is named (the response to the grammarians) of Ibn Maḍā' (d 592). Their positions differed between approval and rejection, including Dr. Shawki Daif and Dr. Mohammed Eid, Who they presented two separate studies on the book. Two researchers are trying in this study to display the compatibility and difference between the two scholars in dealing with the opinion of Ibn Maḍā' in grammatical reasons.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

Each of the two scholars adopted a different way the view of Ibn Maḍā', and they saw need to abolish the seconds and thirds of reasons, which is proved corruption it, and its impact on the complexity of linguistic issues. and They called for the first reason only owing to its linguistic advantage.
The points of difference between the two worlds are few, do not affect the essence of their adoption of the theory of Ibn Maḍā'. This predicts modernist tendencies seeking to revolt against the old, and the change to fit the modern era.

*** *** ***

مقدمة:

سيطر التحليل والأقيسة على منهجية نحاة القرون الأولى، وذهبوا إلى أعمق مما كان في بدايات النحو، فاكتشفوا القوانين الناظمة للغة العربية، ووضعوا لها النظرية التفصيلية على مدار مراحل تطورها، وكان مما ظهر علم أصول النحو، الذي تناول الأسس اللغوية من سماع وقياس وتعليل وعامل واستنباط القاعدة، وشواهد واحتجاج وتأويل، وتفسير للظواهر اللغوية..

وكانت تظهر أصوات معترضة بين الفينة والأخرى على ما يذكره النحاة، ويتهمونه بالبعد عن مقاصد اللغة، وإشغال العقل فيما لا فائدة فيه للسان العربي، وكان من أشهر هذه الأصوات عالم الأندلس وقاضيها ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في كتابه (الرد على النحاة) الذي أعلن صراحة ضرورة تهذيب اللغة وقواعدها مما لا حاجة إليه، معتلاً ومحتجاً بما في هذه الأمور من تعقيد وخروج عن ظاهر النص، وإرهاق للغة وطلابها، وهذا ما لا تحتاجه بل ويجب التخفف منه.

ولقد تناول أول محقق لكتاب (الرد على النحاة 1947م) د.شوقي ضيف[1] -رحمه الله- بالتحليل والتفحص نظرية ابن مضاء، ووقف على مفرداتها، وأبدى موافقات كثيرة تثير شغف المتعلمين..

وقد تبعه د. محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) فعقد دراسة موسعة تناول فيها آراء ابن مضاء مؤيداً ومعارضاً وقارنها بعلم اللغة الحديث، ووصل إلى نتائج مفيدة.

وفي هذه العجالة البحثية، يسعى الباحثان لعرض آراء العالمين المعاصرين الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمد عيد، والموازنة بين موقفهما في النظر لرأي ابن مضاء في التعليل عند النحاة.

تمهيد: ابن مضاء وكتابه (الرد على النحاة)

أولاً: ابن مضاء[2] (511 - 592 هـ = 1118 - 1196 م)

نسبه ومولده: هو أبو العباس، وقيل أبو جعفر، وأبو القاسم والأخيرة قليلة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيْث ابْن عَاصِم، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أصله من قرى شذونة ومولده بقرطبة سنة إحدى عشرة وقيل ثَلَاث عشرَة وَخَمْسمِائة، جياني الأصل قديماً.

ولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ، فَأحْسن السِّيرَة، وَعدل فَعظم قدره، وهو بصير بالنحو ممتاز فيه، وعالم بالعربية، مجتهد في أحكامها، وقد كان ذاكراً لمسائل الفقه عارفاً بأصوله، وكَانَ مقرئاً مجوداً، مُحدثا مكثراً، قديم السماع، وَاسع الرِّوَايَة.

أصيب بفقد أسمعته عند استيلاء الروم دمرهم الله على المرية، ولم يزل مدرساً للعلوم ناشراً ما لديه من المعارف.

تأدب في العربية وغيرها على أكابر العلماء، ومنهم: أبو بكر بن سليمان بن سحنون[3]، وأبو القاسم عبد الرحمن بن الرماك[4] ودرس عنده كتاب سيبويه، وأبو القاسم بن بشكوال[5]، وأحمد بن عبد الرحمن بن الخطيب القبجاطي القرطبي أبو العباس[6].

قرأ عليه خلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره، وعرف من كتبه الآتي: (المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و(الرد على النحاة) أو (النحويين)، وحققه وطبعه الدكتور شوقي ضيف، وناقضه فِي هَذَا التَّأْلِيف ابْن خروف بِكِتَاب سَمَّاهُ: (تَنْزِيه أَئِمَّة النَّحْو، عَمَّا نسب إِلَيْهِم من الْخَطَأ والسهو)، وَلما بلغه ذَلِك قَالَ: نَحن لَا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أَبنَاء الخرفان! وثالثها (تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان).

توفي بإشبيلية مصروفا عن القضاء سَابِع عشري جُمَادَى الأولى - وَقيل ثَانِي عشر جُمَادَى الْآخِرَة - سنة ثِنْتَيْنِ وَتِسْعين وخمسمائة.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

ثانياً: كتاب (الرد على النحاة)

ظهر الكتاب في منتصف القرن العشرين الميلادي (1947م) على يد محققه الدكتور شوقي ضيف، وهو كتاب صغير الحجم، قليل عدد الصفحات قياساً على غيره من المؤلفات، وقد كانت دراسة المحقق (الدكتور شوقي ضيف) موازية لحجم الكتاب المحقق، وقد عرض ابن مضاء في كتابه قضايا غير تقليدية في عرف النحاة، وقوامها التخفف من بعض الأصول النحوية، وقد لاقى الكتاب اهتماماً كبيراً لدى النحاة المعاصرين، وذاع صيته، وشغل الباحثين.

ويتكون الكتاب من مقدمة وخمسة فصول تتفاوت في الحجم والتنظير، وقد وضع المحقق لها عناوين تتناسب ومضامينها.

عقد ابن مضاء في البداية الفصل الأول والأكبر حجماً للدعوة فيه لإلغاء نظرية العامل، وضمنه نقاطاً فرعية تحت العنوان الأساس، وهي الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة، وأن إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة، واعترض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات، والمستترة في الأفعال، وبيّن رأيه في باب الاشتغال، ووقف على مسألتين للأخفش، ومسألة لسيبويه، ثم وقف على ما أضمروا ما يخالف مقصد القائل[7].

ثم عقد فصلاً ثانياً للدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وأوجب إسقاطها، حيث قسم العلل الثواني[8]، ثم عقد فصلاً ثالثاً للدعوة إلى إلغاء القياس، ومثل فيه للعلل الفاسدة[9]، ثم عقد فصلاً رابعاً للدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية[10]، ثم عقد فصلاً خامساً وأخيراً للدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً[11].

منهج ابن مضاء في الرد على النحاة

1- دافعه للتأليف:

غلف ابن مضاء في مقدمته دافعه لتأليف هذا الكتاب بأمور دينية متكئاً على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم مثل "الدين النصيحة"، و"من قال في كتاب الله برأيه فأصاب، فقد أخطأ"، و"من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"، ومن رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه"، وزاد عليها أن الالتزام بنصيحته من باب الاحتياط للدين[12].

ونلاحظ أن النصيحة أخذت جانب الإلزام بطريقة غير مباشرة، وذلك على اعتبار أن مخالفيها يقولون برأيهم صواباً أو خطأً، ويقولون بغير علم، وعملهم منكر يتطلب التغيير..

ولله دره ما أغرب ما فعل، فهل سلف النحاة والعلماء ممن قالوا في "كتاب الله"، "بغير علم"، أو قالوا برأيهم، وهل ما فعله الخليل وسيبويه وغيرهم منكرٌ يحتاج إلى تغيير!!

وبعد التغليف الديني لمؤلفه، بيَّن ابن مضاء في مقدمته أن النحاة التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا القدر الكافي، مما أنتج وعورة في صناعة النحو، ووهن في مبانيها، ولم تعد حججها مقنعة[13]، بل جعل من نفسه منحة الله للنحاة، المخَلِّص من التيه، فهو الناقد البصير، الذي سيخلص زبرجدهم وذهبهم مما خالطهما من زجاج ونحاس[14].

لم يكن ابن مضاء في حاجة لكل هذه الأسيجة الرهيبة لينكر أو يخالف الآخرين من سلف أو خلف، طالما أنه ناصح مبتغٍ للأجر والثواب.

ويدلل منهجه منذ افتتاحه لكتابه على تعنت ورفض للآخر، ولا يفسح مجالاً للخلاف، أو احتمالية خطئه وصواب غيره، بل ويرى أن رأيه هو الدين، وعلى أهل هذا الشأن أن يحتاطوا لدينهم باتباعه كما يقول، وإلا فمن خالفه في دعواه "فقد أساء الاختيار واستحب العمى على الإبصار"[15].

ويبدو أنه كان يتوقع صدوداً لفكرته، وأنه سيتهم بالإساءة لنحويي العراق، أصحاب الفضل، فدافع عن نفسه مبكراً وقبل بيان فكرته.

وعند حديثه في إلغاء نظرية العامل بين أن مقصده أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه[16]، وهذا غريب، إذ يظهر هنا ليناً وموضوعية كان أولى أن تكون في مقدمته، فهو يريد أن "يحذف" و"ينبه" على ما أجمعوا الخطأ فيه، فهل أجمع النحاة على إلغاء العامل، والعلل، وغير ذلك من القضايا التي تبناها؟ وكيف يكون إجماع النحويين بالعوامل ليس بحجة كما قال؟ فهل رأي الفرد حجة؟!

ماذا سيقول ابن مضاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (سَأَلْتُ رَبِّي أَرْبَعًا فَأَعْطَانِي ثَلَاثًا وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُجْمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَأَعْطَانِيهَا..)[17]، وقوله أيضاً: (لَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَكَذَا - وَرَفَعَ يَدَيْهِ - فَإِنَّهُ مَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ)[18]، وبرواية أخرى قال: (..فَاتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّهُ مَنْ

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ)[19]، وقول الإمام بدر الدين العيني: "وَقَالَ آخَرُونَ: الْجَمَاعَة الَّتِي أَمر الشَّارِع بلزومها هِيَ جمَاعَة الْعلمَاء، لِأَن الله عز وَجل جعلهم حجَّة على خلقه، وإليهم تفزع الْعَامَّة فِي دينهَا، وهم تبع لَهَا وهم المعنيون بقوله: إِن الله لن يجمع أمتِي على ضَلَالَة"[20]، فهل سيبقى ابن مضاء على رأيه بأن إجماع علماء النحويين ليس بحجة، وأضعف من رأيه، فبأي منطق شرعي أو عقلي سيكون الفرد حجة والجماعة بغير ذلك؟

ويعتبر محقق الكوكب الدري أن ابن مضاء ليس مجتهداً في النحو، وأن عمله لا يعدو "محاولات لجر النحويين إلى الالتزام بقواعد المذهب الظاهري الداعية إلى إبطال القياس"[21]، وهي بواعثه الحقيقية لتأليف كتابه كما يرى المحقق.

2- ألفاظ ابن مضاء:

لقد كان ابن مضاء يستعمل في وصف النحاة ألفاظ التضعيف التي شابتها قسوة وحدة، من مثل ذلك قوله في فصل إلغاء العامل "فمن ذلك **ادعاؤهم** أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي.."[22]، "وعبروا عن ذلك بعبارات **توهم**.." [23]، "وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً **فباطل عقلاً وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاءً**"[24]، "وأما العوامل النحوية **فلم يقل بعملها عاقل**... وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه **فلا يجوز اتباعهم في ذلك**"[25]، "**ولا يدعو إلى هذا التكلف** إلا وضع كل منصوب فلا بد له من ناصب"[26].

3- أسلوب ابن مضاء:

ويستعمل ابن مضاء أسلوب الجدل والمناظرة الافتراضية في إبطال آراء مخالفيه، من خلال السؤال والإجابة، ومثاله " **فإن قيل** بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ **قيل:** الفاعل عن القائلين... **فإن قيل**: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب... **قيل:** لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب.." [27].

المحور الأول: رأي ابن مضاء في التعليل

ترتبط فكرة التعليل النحوي ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية، وهي سمة الثقافة الإسلامية، وتعد ظاهرة أصيلة في صميم تلك الثقافة، فكل مخلوق لا بد له من خالق، وكل علة لا بد لها من معلول، ولكل عامل لا بد له من معمول، فالعلل موجودة في كلام

العرب ، وليست بمؤثر أجنبي، ولا علاقة لها بالمنطق أو النحو السرياني كما تصور بعض الباحثين ومنهم الدكتور محمد عيد[28]، وقد مارس أبو الأسود التعليل دون نظرية موضوعة له، وهو ما عرفه د. طلال علامة بالتعليل غير الحسي واللاشعوري القديم قدم مزاولة النحو.. وأما النوع الآخر من التعليل فهو المتعمد المقصود ذو القواعد والأصول العلمية[29]، وما فعله الخليل هو اكتشاف هذه الظاهرة وفتح المجال لجهود العلماء في تعليل الظواهر النحوية[30].

أما في الأندلس فقد عبر بعض نحاة الأندلس كابن السيد البطليوسي (ت521ه)عن ضيقهم من كثرة التعليل وفساده في بعض الأحيان، وكذلك ابن الطراوة الذي تحلل من بعض قيود العلة، وطعن على النحاة في تعليلهم لبعض المسائل، ودعا إلى تخليص النحو من آثار المنطق، وجاء تلميذه السهيلي ليكمل طريق الاعتراض على بعض العلل، واشترط في العلة الصحيحة أن تكون مطردة منعكسة، أي التي يوجد بها الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها، وهذا ساهم في تخليص النحو من بعض العلل، رغم أن تطبيقه لنظريته شابه مفارقات في بعض الأحيان، أما ابن خروف (ت659ه) فقد اعترض على ابن مضاء في قضية العامل اعتراضاً شديداً، ولكنه رفض العلل الثواني والثوالث، وأخذ بالعلة الأولى التي لا بد للمتكلم منه، ودعا إلى ضرورة التخلص من المناقشات والجدل غير المفيد، وضرورة تسهيل النحو على الطلبة، وتظهر بعدها شخصية ابن الضائع (ت680ه) الذي يرفض العلل المسببة للخلافات، والتقديرات التي لا تفيد، ويقف خبير اللغات أبو حيان الأندلسي (ت745ه) من هذه الثورة بدعوته إلى ضرورة ترك الخلافات الناشئة عن نظرية ابن مضاء والابتعاد عن التعليلات غير المفيدة، واعتماد السماع الصحيح لأحكام النحو، لأن اللغة من باب الوضعيات التي لا تحتاج إلى تعليل، والوضعيات لا تعلل[31].

التعليل عند ابن مضاء

تأثر ابن مضاء بأستاذه السهيلي، وبأستاذ شيخه ابن الطراوة في فكرة رفض العامل، والثورة عليه، ولقد كان ثمرة ذلك نضج فكرة التعليل عنده، حيث رفض ابن مضاء التعليل، وبسط نظريته في في إطار نقطتين:

الأولى: إلغاء العلل الثواني والثوالث بشكل عام

ولقد افتتح حديثه في فصل الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث بأنه "مما يجب أن يسقط من النحو"[32]، وأتبع ذلك بنموذج في الاستعلام عن سبب رفع الفاعل

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

في قولنا (قام زيدٌ)، فيقال لأنه فاعل، ويدعو ابن مضاء للاكتفاء بهذه العلة، ويرفض الابتعاد بالأسئلة أكثر من ذلك، من مثل: (لم رُفع الفاعل؟)، ويغلق العلل بأن "الصواب أن يقال للسائل: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[33]، وهذه "العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر"[34].

ولا يقبل بالعلة الثانية بقول النحوي: للفرق بين الفاعل والمفعول، ولا العلة الثالثة، بأننا لا نعكس علامتي الفاعل والمفعول؛ لأن الضم أثقل والفاعل أقل فأعطي الأثقل للأقل، والفتح الأخف للمفعول الأكثر[35]، ويعلق ابن مضاء على هاتين العلتين بأننا "لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله"[36]، وهي علل "مستغنى عنها، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"[37]، وإقراره بأن الجهل بها لا يضر، يستفاد منه أن المعرفة بها لا تمنع وجود فائدة.

ويظهر بجلاء المذهب الأصولي الظاهري لابن مضاء في نظريته النحوية التي أوردها كتابه (الرد على النحاة)، والذي يمثل "صورة من صور التفاعل بين الفقه والنحو"[38]، فلا يزال ابن مضاء يستعمل الفكر الديني لحماية دعوته، فعقد مشابهة بين العلة الأولى وبين أحكام الفقه، حيث عنده "لا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"[39]، وكأن هذا السياج الديني يهدف إلى إرهاب المخالفين لنظريته، وللذود عن آرائه المخالفة لآراء فحول النحاة.

الثانية: تقسيم العلل الثواني

وقف ابن مضاء من هذه العلل موقفاً مختلفاً عن التعميم السابق في حكمه برفضها، وبين أن هذه العلل موجودة في كتب النحويين، وممن ذكرهم يهتمون بها الأعلم الشنتمري -رحمه الله- حيث كان "مولعاً بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته – رحمه الله- يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها"[40].

وقد قسم ابن مضاء العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام، وهي في بعض المواضع، وليس في كل النحو، وهي كالآتي:

أولاً: قسم مقطوع به، كالتقاء الساكنين في (أكرِمِ القومَ)، فالعلة الأولى أنه حرك لأنه لقي ساكناً آخر، والعلة الثانية أنهما لم يتركا ساكنين لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن

الناطق، فهذه قاطعة وهي ثانية[41]. والمثال الثاني حذف حروف المضارع عند تحويله إلى الأمر (يفعل، افعل) ودخول ألف الوصل، فالعلة الأولى دخول ألف الوصل لأنه فعل أمر يحذف من أوله الحرف الزائد، والعلة الثانية أنه لم يترك أوله لأن الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية[42]. والمثال الثالث قلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياءً في (مِوعاد، مِوزان- مِيعاد، مِيزان)، فالعلة الأولى في قلب الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها، والعلة الثانية في عدم ترك الواو على حالها لأن الياء أخف على اللسان، وهي علة ثانية، وهذه العلة كما يقول ابن مضاء "واضحة أيضاً، ولكن يستغنى عنها"[43].

ثانياً: قسم فيه إقناع، وسماه باسم آخر (غير البين)[44]، ووقف عنده مطولاً، مبيناً مظاهر ضعف هذا القسم.

ومثاله الأول في إعراب الفعل المضارع، وعلته الأولى أنه غير متصل بنون النسوة أو نون التوكيد. والعلة الثانية لإعراب ما هو بهذه الصفة شبهه بالاسم في دلالة العموم؛ وتخصيصه يكون بحرف في أوله، فالمضارع يدل على الحال والاستقبال كما الاسم النكرة يدل على العموم، و(أل) تعيّن النكرة وتزيل عمومه، والمضارع بدخول السين وسوف يخصص بالمستقبل. وكذلك يشْبهُ المضارعُ الاسمَ في قبول اللام المزحلقة نحو (إن زيداً لقائم)، (إن زيداً ليقوم). ويضاف شبه آخر بينهما أن المضارع يشبه الاسم بأنه على صيغة واحدة، وله أحوال إعرابية مختلفة، فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، فاحتيج للإعراب لتمييز هذه الأحوال المختلفة والأحكام، فحاجة المضارع للإعراب كحاجة الأسماء[45]، مخالفاً الكوفيين الذين يرون الإعراب أصلاً في المضارع[46].

ومثاله الثاني في حمل الممنوع من الصرف على الفعل، وفيه إبراز ووضوح لضعف هذا القسم، فقد قدم له ابن مضاء بانتقاد قياس النحاة؛ حيث إن الأصل قياس الفرع المجهول الحكم على الأصل المعلوم الحكم، مع وجود علة الأصل في الفرع، مثل تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيه إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل[47]. وقد قام النحاة –كما يُفْهَم منه- بالحكم على الفرع في غياب علة الأصل، مما يجَبِّل به بعضهم بعضاً، حيث إن تشبيه الممنوع من الصرف بالأفعال في أنها فروع شبه قليل[48]، فيرى ابن مضاء الاكتفاء بالعلة الأولى في المنع من الصرف، وذلك بمعرفة العلل الملازمة للمنع فقط كالتعريف والعجمة والصفة..إلخ ليمنع منه ما منع الفعل، وهما مظهران، أولهما سقوط التنوين لثقله في الفعل وسبب الثقل قلته فيه، والممنوع ثقيل في الأسماء، وقليل؛ فمنع

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

التنوين، وثانيهما عدم الخفض وهما وجها التشابه بين الممنوع من الصرف والفعل، وغير ذلك فضل وزيادة لا ضرورة لها[49]، وهذا موقفه من هذه العلل، فالشبه بالفعل شبه ضعيف يقتصر على المنع من التنوين و الخفض، وهي علة ضعيفة؛ لوجود أسماء مصروفة أكثر شبهاً بالفعل ولم يمنعها هذا الشبه من الصرف، كمصادر الأفعال (أقام إقامة)[50].

ثالثاً: قسم مقطوع بفساده، ووصفه بأنه بيّن الفساد[51].

ومثاله ما اقتصر على ذكره من قول المبرد في تحريك نون النسوة، بعلة أن ما قبله ساكن (ضربْنَ، ويضربْنَ)، وقال في تسكين ما قبلها لئلا تجتمع أربع حركات، فجعل سكون ما قبل النون من أجل النون، وحركة النون لسكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بيّن الفساد[52].

المحور الثاني: رأي شوقي ضيف في التعليل عند ابن مضاء

أولاً: شوقي ضيف والرد على النحاة

نجد الدكتور شوقي ضيف في مقدمة التحقيق في طبعته الثانية يرى "ابن مضاء فيها ثائراً على نظرية العامل في النحو ثورة عنيفة"[53]، وعد ثورته امتداداً لثورة الموحدين على فقهاء المذاهب الأربعة المشرقية[54]، ولا يخفي الدكتور شوقي إعجابه الشديد بابن مضاء ويعتبره مطلعاً "على المفتاح الذي يفك به ما يراه الناس في كتب النحو من استغلاق"[55].

ويستنتج الدكتور شوقي ضيف من استعراضه التاريخي لعصر ابن مضاء أنه كان عصر ثورة على المشرق فقهاً ومذهباً، وأن ابن مضاء ألف (الرد على النحاة) رداً به نحو المشرق، أو بعض أصوله وفروعه الكثيرة وتأويلاته، وذلك تماشياً مع مذهبه الظاهري[56]، والذي كان له أعظم الأثر في النحو الأندلسي، حيث كان ابن حزم الظاهري مهتماً بعلم النحو، ويدعو العلماء والفقهاء إلى تعلمه ويجعله من باب الواجب على من يريد الإفتاء للناس، وكان من الدعاة الأوائل لرفض القياس والاجتهاد والجدل والعلة، والتي يعتبرها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة[57].

وبعد استعراض الدكتور شوقي ضيف لمقدمة (الرد على النحاة)، بدأ بتناول آراء ابن مضاء في دعوته إلغاء نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات وإلغاء العلل الثواني والثوالث وإلغاء القياس والتمارين غير العملية، مبيناً أن هدف ابن مضاء

هو تخليص النحو من عنت "النظريات التي لم يكسب منها إلا فنوناً من العسر والمشقة، حتى أصبح كثير من مسائله لا يُفهم إلا بعد أن يجدد للناس الفهم مراراً وتكراراً"[58]، وكان وصفه لتلك الأمور العقلية بـ"عبث طويل للنحاة"[59] يدلل على قناعة عميقة بالنظرية الجديدة.

ويقر الدكتور شوقي في مقدمة الطبعة الثانية بتأثره بابن مضاء ونظريته من خلال بحثه في تجديد النحو وتيسيره، وأن نظرية العامل أرهقت النحو، وهي داء أدخل على النحو ما لا نحتاج إليه[60]، وأن النحو يحتاج إلى تصنيف جديد اقتداءً بابن مضاء ومن قبله الجاحظ ولكن بشكل آخر من تصعيب وتعويص أصاب مؤلفات النحو[61].

وكان الدكتور شوقي صريحاً في دعوته النحاة المعاصرين إلى الاستجابة الآن لنداء ابن مضاء بتحطيم نظرية العامل والأقيسة والعلل وكل ما لا يفيد، والاستفادة من تمهيد ابن مضاء للطريق[62].

ويرى محقق الكوكب الدري أن الحماس غلب على الدكتور شوقي ضيف في حكمه على نظرية ابن مضاء حتى وصل إلى دائرة تبني النظرية[63].

ثانياً: شوقي ضيف والتعليل عند ابن مضاء

اعتبر الدكتور شوقي أن إلغاء ابن مضاء للعلل متوافق مع المذهب الظاهري الداعي إلى إلغائها في الشرع[64]، "فالنحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص"[65].

وإن مما شجع على بروز ذلك حدة المناظرات بين المذاهب الفقهية في الأندلس، حيث يسعى كل منهم للظفر، وإضعاف خصمه، ومن أهم وسائلهم هدم الأسس التي تقوم عليها المذاهب الفقهية الأخرى، وكانوا يتسلحون لذلك بدراسة عدد غير قليل من كتب النحو واللغة دراسة تفصيلية، وعليه فقد دعا ابن حزم إلى التخلص من علل النحو، وحدد الكتب النحوية التي يجب على الطلبة دراستها وذكرها بأسمائها، كالواضح للزبيدي، والموجز لابن السراج[66].

ويرى الدكتور شوقي أن ابن مضاء "لم يتشبث بإلغاء العلل جملة فإن فيها قدراً لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول، التي تجعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع"[67].

وقد وافق الدكتور شوقي ابن مضاء في دعوته إلغاء العلل الثواني والثوالث، وهذا "حري أن نحطمه تحطيماً، كما حطمنا نظرية العامل"[68]، و"نفيها من النحو"[69] لأننا لو

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، ولأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، واستعمال الدكتور شوقي اللفظ (تحطيم) و(نفي) يظهر كوامن النفس والرغبة الشديدة للتخلص مما يراه الدكتور شوقي زيادات معيقة، وكذلك تظهر إيمانه العميق المشوب بعاطفة جارفة بنظرية ابن مضاء.

ويضيف أن هذه العلل الثواني والثوالث "فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه، وإن الواجب أن تقتصر على وصف الطبيعة الأولى، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أولى معقولة"[70].

ولم يستطع الدكتور شوقي التغاضي عن قبول ابن مضاء ببعض العلل الثواني وهي المقطوع بها مثل علة تحريك أحد الساكنين الصحيحين إذا التقيا في الوصل، ولم يتركا ساكنين لعدم إمكانية النطق بهما ساكنين، وهي علة ثانية[71].

ثالثاً: شوقي ضيف وتيسير النحو

تأثر الدكتور شوقي ضيف بابن مضاء أيما تأثر، ودفعه ذلك التأثر إلى الدعوة لتيسير النحو، ورفع لوائها في أكثر من محفل، وأكثر من كتاب، ووضع لدعوته أسساً وطرائق، وقد أحصاها الدكتور حسن الملخ في ست محاولات لتيسير النحو، وكان تحقيقه (الرد على النحاة) مفتتح تلك الدعوة سنة 1947م، ومن مؤلفاته (تجديد النحو 1982م) و(تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده 1987م)، وآخرها سنة 1990م في كتابه (تيسيرات لغوية)[72].

وقد ظهر بجلاء هذا التأثير في مقدمة كتابه (تيسيرات نحوية)، وأن غايته من الكتاب أن "ينجي عن طريقهم –الكتاب والقراء- ما قد يظنونه إزاء بعض الصيغ من انحراف عن جادة العربية وقواعدها السديدة"[73]، وليس هذا فقط، بل ذهب الدكتور شوقي في كتابه إلى تأكيد صوابية ما ذهب إليه ابن مضاء في دلالة الماضي والمضارع بمادتهما على الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً (كتب، كتبتْ، أكتبُ، نكتبُ) مستنداً لظن بعض علماء الساميات في حروف المضارعة أنها مقتطعة من ضمائرها المقدرة، وهذا "دليل قوي على سداد رأي ابن مضاء... ولا ريب في أن ابن مضاء كان دقيقاً منتهى الدقة حين قرر هذه القاعدة... وهي قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب"[74].

وكلام الدكتور شوقي ينبئ بمدى تأثره بابن مضاء، حيث لازمه الأثر من عام 1947م، وحتى نهاية القرن العشرين، بهذه المؤلفات التطبيقية لنظرية ابن مضاء ودعوته.

المحور الثالث: رأي محمد عيد في التعليل عند ابن مضاء

أولاً: محمد عيد وكتاب (الرد على النحاة)

تناول الدكتور محمد عيد كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) بالدراسة والتحليل، ووضع عليه مؤلفاً خاصا به سماه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، وقد عرض فيه رأي ابن مضاء وسلط الضوء عليه بالتفصيل والشرح، وموازناً بينه وبين آراء النحاة، ثم عرض هذه الآراء في ضوء علم اللغة الحديث، ولم تخل أمانته العلمية من إبراز أن هذا المؤلَّف يتناول آراء النحاة بما يعبر عما فهمه هو "من أقوالهم، والظروف العلمية لعصرهم، وما تأثروا به من تلك الظروف في دراستهم للنحو بخاصة واللغة بعامة"[75]، وأن المقصود من (ضوء علم اللغة الحديث) إبراز القيمة الحقيقية الثمينة لابن مضاء الذي سبق المحدثين في نظرتهم لأصول النحو[76].

وعقد لكل أصل من الأصول النحوية فصلاً، وكل فصل من ثلاثة مباحث، يعرض في الأول رأي النحاة في الأصل النحوي، والثاني خصصه لرأي ابن مضاء في ذلك الأصل النحوي، والثالث كان للعلم الحديث ونظرته لتلك الأصول.

ويمكن القول أن الدكتور محمد عيد أعاد نشر كتاب (الرد على النحاة) في صورة جديدة، تمنحه حصانة علماء العصر، ورغبتهم في التيسير والتجديد، وتنظِّر لذلك تنظيراً شديداً من خلال صناعة حلقة تواصل بين المعاصرين وسلفهم.

وقد بين أن ابن مضاء تأثر بمذهبه الفقهي الظاهري، وأنه، سعى لتطبيق ذاك المذهب على النحو، لما رأى معوقات داخل اللغة[77].

وقد اعتبر محقق الكوكب الدري أن مدح الدكتور محمد عيد لابن مضاء ووصفه بالرائد المتمرد مبالغة زائدة؛ لأن ابن مضاء أسير المذهب الظاهري ، وتمرده فقط على جمهور الفقهاء، ولا يصح وصفه بأنه سار في طريق الحرية الفكرية[78].

وقد هاجم الدكتور محمد عيد من يرفض آراء ابن مضاء، وصنف أحدهم بأنه "أحد الدارسين التقليديين... الذي يلقي بالتهمة جزافاً دون تثبت من منهج العلم في التعليل، ويخلط بين الله والنص بطريقة متناقضة لا تجمعها فكرة واحدة"[79].

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

ويثبت الدكتور محمد عيد أن في النحو العربي ما هو صالح وما هو طالح، ويرجو أن تسهم دراسته في التمييز بينهما، للإبقاء على ما سماه (نحو اللغة) وترك (نحو الصنعة)[80]، ولا شك أن هناك نزعة فكرية ذهبت بالدكتور محمد عيد هذا المذهب، بل وتكاد تشابه الحالة التي كان عليها ابن مضاء في التيسير، ورفض الآخر، والاحتماء بسياج المرحلة، فابن مضاء احتمى بالنزعة الدينية في ظل سيطرة المذهب الظاهري على الحكم السياسي، واحتمى الدكتور محمد عيد بعلم اللغة الحديث، وسيطرة نزعة الحداثة والتطور.

ثانياً: محمد عيد والتعليل عند ابن مضاء

أفرد الدكتور محمد عيد في كتابه مبحثاً خاصاً لإبراز موقف ابن مضاء من التعليل[81]، وعرض فيه المقصود من العلل الأول والثواني والثوالث عند النحاة وابن مضاء، ثم وقف على حكم ابن مضاء منها، ثم تقسيمات ابن مضاء للعلل الثواني والثوالث إلى مقطوع بها، وما فيه إقناع، وعلل فاسدة، وموقفه منها، ثم بين مدى التزام ابن مضاء بآرائه، ثم أفرد عنواناً لموقف ابن مضاء من وجود التعليل في النحو، وعنواناً آخر للاضطراب في التعليل في رأي ابن مضاء.

رؤية محمد عيد لتعريف العلة عند ابن مضاء وموقفه من العلل

أبرز الدكتور محمد عيد تقسيم ابن مضاء للتعليل إلى قسمين:

أولهما: خصصه لما يعتبره النحاة عللاً أُوَل والتي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، أو كما يقول محمد عيد "إنها القوانين المستنبطة من كلام العرب... أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه"[82].

وبين الدكتور محمد عيد مقصد ابن مضاء من قوله في التعريف: (المدرك بالنظر)، وهو إخراج العلل من الإدراكات الذهنية والعمليات العقلية، وهو ما سماه بـ"تعليل النص، بمعنى: وصفه وذكر خواصه، وهو أمر علمي مقبول"[83].

وثانيهما: خصصه لما يعتبره النحاة عللاً ثواني وثوالث، وهي التالية للأول، والغرض منها شرح الغاية، وهي المستغنى عنها في معرفة النطق، وحقها الرفض[84]، وأشار الدكتور محمد إلى ما صاحب التعريف من وظيفة العلل في النص[85]، وبقيت العلل الأول على اسمها، فيما اعتبر ابن مضاء الثواني والثوالث عللاً ثواني[86].

وقد بين أن ابن مضاء دعا لوجوب إسقاط العلل الثواني والثوالث، ووقف على أدلته في علل رفع الفاعل، والمنع من الصرف، ووضح أن ابن مضاء يرى أن المطلوب معرفة العلل الأول، وأما غير ذلك ففضل[87]، وقد شبه حكم ابن مضاء على نوعي التعليل مثل الحكم بالحرمة على الشيء بالنص القاطع الذي لا يبحث عن شيء وراءه[88]، والتي قسمها إلى الأقسام الثلاثة المقطوع به وما فيه إقناع والمقطوع بفساده[89].

وقد بين الدكتور محمد عيد أن التسمية السابقة للعلل الثواني والثوالث قد تشعر باعترافه بالنوعين الأولين (المقطوع به، وما فيه إقناع) وقد يشعر هذا بتناقضه في رأيه؛ لاعترافه ببعض العلل الثواني، ويشمر الدكتور ساعده مدافعاً عن تلك التسمية بأنها تسمية اصطلاحية لمظاهر العلة ولا شأن لها بقبوله أو رفضه لها، ولمعرفة رأي ابن مضاء فيها ينظر ما صرح به في شرح هذه التقسيمات، ولا ينظر لدلالة المصطلحات[90]، فهذا التقسيم "مجهود تقبله الصنعة، ولا يقدم شيئاً لغوياً جديداً بعد أن حدد العلل الثواني من زاوية النص، وحكم عليها بالرفض"[91].

واعتبر الدكتور محمد عيد في النوع الأول وهي (العلل المقطوع بها) أن العلة الثانية إكمال للعلة الأولى وتبيين لها، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلع إلى شيء بعد الأولى[92].

وفي النوع الثاني من العلل أي (ما فيه إقناع) فيرى الدكتور محمد عيد أن المقصد هو الإقناع الذهني للتعليل بين حكمين ما سببه وجود مشابهة ذهنية ضعيفة، وذكر أن ابن مضاء سماها اسماً آخر (التعليل غير البين)، ومثل لهذه العلة بإعراب المضارع لشبهه بالاسم، وأنه إذا لم تكن هناك تلك الضرورة التي استدعت العلة الثانية، لم يكن هناك حاجة للتعليل بها، ويجب أن تسقط أيضاً من النحو"[93].

وفي تعليقه على رأي ابن مضاء في هذه العلة يرى الدكتور محمد عيد "أنه يجب أن يسقط من النحو كل العلل من هذا النوع الذي بني على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة، وقد وفق النحاة إذ أطلقوا عليها اسم (العلل الجدلية النظرية)"[94].

ويستفاد من رأيه أن العلل عند ابن مضاء تزيد عن تقسيمات النحاة بواحدة، وهي العلل الفاسدة، ويستفاد أيضاً أنه لا اختلاف كبير في الحكم على العلل الثوالث بين العلماء.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

أما في تعليقه على العلل الفاسدة فقد اعتبرها نوعاً من التمرين الذهني في غير طائل، وفسادها لأنها لا تفيد نطقاً، ولا تقنع عقلاً، وهي نوع من السفسطة التي لا معنى لها[95].

وبين أن ابن مضاء يتفق مع منهج البحث العلمي العام الذي يقوم على أسس تختلف عن التعليل الغائي في تناول ظاهرة لغوية معينة عند وجود مجموعة من الصفات التي تتحقق بها، فقد اعتبر الدكتور محمد عيد أن التعليل أو العلل هي صفات موجودة في الظاهرة اللغوية، وما فعله الزجاجي يعد منهجاً علمياً واقعياً وصفياً، وهذا يمثل السؤال الأول وهو من ضمن حدود الطاقة البشرية[96].

أما التعليل الغائي والبحث في الغاية وشرحها فإنها تقوم على التعمق فيما وراء تلك الصفات بجهود ذهنية بعيدة، وهذا المنهج يأباه العلم؛ لأنه فلسفي ذهني، وهو من خصائص الغيب، والغيب مضرب النظريات الدخانية، والوصف والغاية مظهران للعلل، أحدهما مقبول والآخر غير ذلك[97].

موقف محمد عيد من العلل الأول والثواني والثوالث في ضوء علم اللغة الحديث، وعلاقته برأي ابن مضاء

أولاً: العلل الأول

يرى الدكتور محمد عيد أن المقصود بـ(الأول) المقبولة عند ابن مضاء أنها وصف لخواص الظاهرة اللغوية المدروسة التي تبدو عليها في أول الأمر، وليس المقصود الغاية والهدف، وبذلك يلتقي ابن مضاء مع منهج البحث العلمي الحديث في فهمه للعلة المقبولة[98]، التي بمعرفتها تحصل المعرفة بكلام العرب المدرك بالنظر[99]،"والتعليل الوصفي أو العلل الأول كما قال ابن مضاء أو العلل التعليمية كما سماها النحاة يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها، فالعرف اللغوي الاجتماعي هو أساس كل وصف في اللغة[100]؛ لأنها لا تحتاج إلى استنباط شيء وراءها.

ثانياً: العلل الثواني والثوالث

فسرها بأنها "تتلو العلل الأول"، وهي علل غائية غالبيتها تجيب على (لِمَ؟)، ويستغني عنها النص اللغوي بعد وصفه كما يقول ابن مضاء ويجب أن تسقط لسببين: أولهما؛ لأنه لا حاجة لكلام العرب إليها، وثانيهما؛ أن هذه العلل ترد لأمور لا شأن لها باللغة، فهي إما مقطوع بها، أو لسد ضرورة ذهنية مفتعلة، أو سفسطة لا قيمة لها إطلاقاً، ويؤكد الدكتور

محمد عيد وجوده بما ورد في مطولات النحو من نماذجها[101]، ويبين أن تعليل النحاة الغائي أو الثواني والثوالث كما سماها ابن مضاء لا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف؛ لأنه يقوم على الصنعة ويعتمد على الذهن[102].

رؤية محمد عيد لموقف ابن مضاء من وجود التعليل في النحو

لا شك أن ابن مضاء لم ينكر التعليل مطلقاً، ولكنه رفض الاستطراد غير المفيد في العلل الثواني، فالعلل الأول مفيدة، والثواني مستغنى عنها ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، أو للتخفيف، وعلق الدكتور محمد عيد على ذلك بأنه قد يشعر باتفاق ابن مضاء مع بعض آراء النحاة بتفريقه بين العلل الأول التي تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والثواني المستغنى عنها، وابن مضاء لا يعترف بهما أساسين لوجود التعليل في النحو[103].

ويقر الدكتور محمد عيد بوجود تعارض ظاهري في موقف ابن مضاء وذلك في متابعته لآراء النحاة؛ فهم من يعترف بالعلل الثواني، في حين يرفض ابن مضاء تلك العلل، بل هو في الوقت نفسه يقبل المقطوع بها، فينصب الدكتور محمد عيد نفسه مدافعاً بأن هذا القبول ليس رأياً بل مسايرة للنحاة فيما ذكروه؛ لأن منهجه رفض هذا النوع من العلل من أساسه، لأنه لا يفيد نطقاً[104].

ويصف الدكتور محمد عيد تعليلات العلماء الأوائل كابن جني والزجاجي بأنها "تعليلات ساذجة، وتعتبر مع سذاجتها نواة للعلل التي تعتمد على الرصد العلمي المنظم لخواص الظواهر اللغوية وصفاتها"[105].

ويستغرب الباحث من موقف الدكتور محمد عيد، فابن مضاء ليس مجبراً على (المسايرة) في ظل رفعه راية كبيرة هاجم فيها النحاة، وطالبهم بإسقاط أعمدة القوانين اللغوية، وكان أولى به أن يقول بصراحة أن ابن مضاء كان قريباً جداً من موقف النحاة، فكلاهما قبل العلل الأول، وكلاهما قبل العلل الثواني وإن سماها ابن مضاء بالمقطوع بها، وكلاهما نظر إلى العلل الثواني على أنها جدل غير مفيد، وإن كان ابن مضاء قسمها إلى قسمين: ما فيه إقناع وما هو فاسد العلة.

ولم يكن الدكتور محمد عيد وغيره بحاجة لإثبات أن ابن مضاء صاحب نظرية حقيقية، فهو في هذه الجزئية لم يغادر حلبة النحاة، ولم يثر الثورة التي أشيعت، وفي

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

الحقيقة هو لم يدع لإلغاء العلل الثواني والثوالث، بل إلغاء العلل الثوالث، وهذا ما ظهر عملياً في التقسيمات التي وضعها والأمثلة التي ذكرها. والله أعلم.

وقد ذهب الدكتور حسن الملخ إلى أن في كلام ابن مضاء نظر، وأنه "لم يقدم بديلاً عملياً مقنعاً يصلح لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي، ويساعد في تعلم النحو"[106].

وكذلك لا يتوافق الباحث ونظرية بعض المحدثين في أصل اللغة، وأنه ليست هبة الله، بل اختراع بشري؛ لأن ردود العلماء فيه واضحة وجلية في نشأة الإنسان الأول ولغته مع غيره، وعلاقته بالملائكة واللغة المستعملة..إلخ، وذلك بخلاف عدد كتب الأصول النحوية.

نتائج البحث

قدم الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمد عيد دراستين منفصلتين حول كتاب (الرد على النحاة)، فالأول قدمها بصورة دراسة على تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، والثاني ألف كتاب الأصول النحوية ليشرح من خلاله أفكار ابن مضاء، وينتصر لها استناداً لعلم اللغة الحديث، وفي ختام البحث، وبعد الانتهاء من عرض المحاور الثلاثة فإنه لا بد من التأكيد على بعض النقاط من أهمها:

أولاً: أثر نظرية ابن مضاء في دعوة العالمين لتيسير اللغة العربية

لا شك أن ابن مضاء بنظريته الثورية فجر كوامن الرغبات عند كلا العالمين القديرين، وأنهما كانا متوافقين إلى حد كبير مع ما ذهب إليه، وأهدافهما من ذلك متشابهة، وهي الدعوة لتيسير النحو، واللغة العربية مما خالطها من ظواهر أرهقتها، وأرهقت أصحابها.

ولربما كان من الجيد إبراز أن ما ذكره العالمان الجليلان من تأييد ونصرة، لا يعدو أن يكون بحثاً عن وسيلة يحتميان بها للدعوة إلى تيسير اللغة، ولا بد أيضاً من التذكير بأن التعليل النحوي كأصل من أصول النحو، لا يشتغل به العوام، ولا صغار طلبة العلم، بل وعلى مدار تاريخ العلم هناك ما يثبت أن عدد العلماء الذين تكلموا في الأصول أقل بكثير من العلماء الذين اهتموا بالقواعد النحوية، وتيسيرها، ونقلها للعامة، ولطلبة العلم، ولذا فإن المكتبة العربية زاخرة بمؤلفات نحوية متباينة في عرض مضامينها، وتتدرج في سهولتها وصعوبتها على مدار القرون، ولذا وجدنا الوقوف على كتاب سيبويه تتقد جذوته في القرون الأولى، حتى خفت بريق التأليف عليه بظهور عصور المنظومات النحوية والمتون

العلمية، ليعلو شأن ألفية ابن مالك، التي ما فتئ كبار العلماء يقفون عليها بالشرح والتوضيح، حتى سارت نبراساً لهم، وهي التي مهدت لظهور النحو الميسر في عصرنا، وجعلت من علماء المرحلة يميلون إلى المباشرة في العرض، وعدم التعرض لكثير من المظاهر القديمة، كالخلاف النحوي، والأصول النحوية، وتشابك اللغة بالنحو، وتشابك النحو بالصرف..إلخ

ويرى بعض الباحثين أن دعوة ابن مضاء وبعد مضي قرون عليها كأنها تتحدث بلسان طلبة العلم المعاصرين، الباحثين عن التيسير، مما جعل عدداً ليس بالقليل من علماء اللغة يسيرون في طريقها، كإبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي[107].

ثانياً: ما اتفق فيه العالمان

1- الكتاب:

يتفق العالمان أن كتاب (الرد على النحاة) قيمٌ، وأنه يمثل المذهب الفقهي الظاهري، وفيه دعوة تستحق الوقوف عليها، لتجديد النحو وتيسيره،، وأن هذا الكتاب يعد تمهيداً للنحاة المعاصرين للتجديد في النحو.

واتفق العالمان في إبراز هذا الكتاب، والاهتمام به، فقد قام الدكتور شوقي بتحقيقه، ونشره، أما الدكتور محمد فقد وضع كتاباً خاصاً أعاد فيه تسليط الضوء على كتاب (الرد على النحاة)، وسماه (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث).

2- المؤلف (ابن مضاء):

ينظر كلا العالمين لابن مضاء نظرة إعجاب، واقتداء، فهو ثائر، مجدد، وهو مفتاح ما استغلق على الناس، بل يمثل ظاهرة متفردة بين من سبقوه، ومن لحقوه، وهو ذو حس لغوي أصيل، يؤيده منهج البحث العلمي.

ولقد دافع العالمان عن ابن مضاء في إعلانه هذه الدعوة التجديدية، بأنه يسعى لتخليص النحو من عنت النظريات، والعسر والمشقة، وهو سابق للمحدثين في نظرتهم لأصول النحو، وغير مسبوق فيما ذهب إليه.

3- التأثر:

يقر كلا العالمين بتأثرهما بابن مضاء، وبنظريته، فكلا العالمين يرى أن نظرية العامل أرهقت النحو، وأدخلت عليه ما لا نحتاجه.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

وقد تسابق العالمان في تبني هذا المشروع الثائر، اقتداءً بالرد على النحاة، والأسبقية للدكتور شوقي، ولقد نتج عن ذلك مجموعة من المؤلفات لكليهما.

وقد دعا العالمان نحاة عصرهما للاستفادة من نظرية ابن مضاء، والبناء عليها، لتيسير النحو.

4- التعليل والعلل الأول

اعتبر الدكتور شوقي أن إلغاء ابن مضاء للعلل متوافق مع المذهب الظاهري الداعي إلى إلغائها في الشرع[108]، "فالنحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص"[109]. ويرى الدكتور محمد عيد أنه أمر علمي مقبول"[110].

ويرى الدكتور شوقي أن ابن مضاء "لم يتشبث بإلغاء العلل جملة فإن فيها قدراً لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول، التي تجعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع"[111].

5- العلل الثواني والثوالث

وقد وافق الدكتور شوقي ضيف ابن مضاء في دعوته إلغاء العلل الثواني والثوالث، وهذا "حري أن نحطمه تحطيماً، كما حطمنا نظرية العامل"، و"نفيها من النحو" لأننا لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، ولأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، واستعمال الدكتور شوقي اللفظ (تحطيم) و(نفي) يظهر كوامن النفس والرغبة الشديدة للتخلص مما يراه الدكتور شوقي زيادات معيقة، وكذلك تظهر إيمانه العميق المشوب بعاطفة جارفة بنظرية ابن مضاء.

ويضيف أن هذه العلل الثواني والثوالث "فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه، وإن الواجب أن تقتصر على وصف الطبيعة الأولى، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أولى معقولة"[112]."

ولم يستطع الدكتور شوقي التغاضي عن قبول ابن مضاء ببعض العلل الثواني وهي المقطوع بها مثل علة تحريك أحد الساكنين الصحيحين إذا التقيا في الوصل، ولم يتركا ساكنين لعدم إمكانية النطق بهما ساكنين، وهي علة ثانية[113].

وفي تعليق الدكتور محمد عيد على رأي ابن مضاء في هذه العلة يرى أنه إذا لم تكن هناك حاجة للتعليل بها فيجب أن يسقط من النحو كل العلل من هذا النوع الذي بني على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة، ويرى أن النحاة قد وفقوا إذ أطلقوا عليها اسم (العلل الجدلية النظرية).

وبين أن ابن مضاء يتفق مع منهج البحث العلمي العام الذي يقوم على أسس تختلف عن التعليل الغائي، الذي يأباه العلم؛ لأن البعد الغائي فلسفي ذهني، وهو من خصائص الغيب.

ويرى الدكتور محمد عيد أن قبول ابن مضاء ببعض العلل ليس من باب التناقض في الرأي، بل الأمر مقتصر على وضع تقسيم اصطلاحي تقبله الصنعة، وهو من باب مسايرة النحاة فيما ذكروه.

ثالثاً: ما اختلف فيه العالمان

لقد اختلف العالمان في بعض الأمور التي لا تتعارض مع جوهر التوافق بينهما، ومنها:

1- منهجية التعامل مع الكتاب والنظرية، فالدكتور شوقي اكتفى بتحقيق الكتاب ونشره، والوقوف على مسائل ابن مضاء من خلاله، وتفاعل معه بتطبيق التيسير في اللغة من خلال كتب ومؤلفات أخرى نشرها على مدار أربعين عاماً تقريباً.

أما الدكتور محمد فقد أفرد كتاباً خاصاً به، وزاد على الدكتور شوقي في وسائل الانتصار لهذه النظرية، حيث كان يستحضر آراء النحاة في مسائل ابن مضاء، ثم يعرض الأمر على علم اللغة الحديث، ليبرز القيمة الحقيقية الثمينة لابن مضاء، وليؤكد النتيجة العامة التي وصل إليها بصحة ما ذهب إليه ابن مضاء.

2- طريقة تعاملهما مع مخالفيهم، فالدكتور شوقي اقتصر على دعوة المعاصرين إلى الاقتداء بابن مضاء، والاستجابة لندائه بتحطيم نظرية العامل والأقيسة والعلل وكل ما لا يفيد، والاستفادة من تمهيد ابن مضاء للطريق.

أما الدكتور محمد عيد فقد كان اتهم السابقين، وأن فترتهم مليئة بالتقليد، وجفاف العقول، ودعا المعاصرين له للتأمل والابتعاد عن الرفض المعاند، وأن الذين يرفضون كل جديد أو تجديد ويتكلمون ولا يعلمون، لا وزن لهم في ساحة العلم والحقيقة، وقد اتهم الدكتور محمد أحد المعاصرين بأنه يلقي التهمة جزافاً، دون تثبت من منهج العلم في التعليل، وأنه يخلط بين الله والنص بطريقة متناقضة لا تجمعها فكرة واحدة.

رابعاً: هل تأثر محمد عيد بشوقي ضيف؟

ينسب الدكتور محمد عيد للدكتور شوقي ضيف فضل اكتشاف كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) أو (النحويين) ويرجح العنوان الأول[114]، ويذكر أن من بين أسباب ترجيح

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

اسم الكتاب (الرد على النحاة) لا (النحويين) الشهرة التي حملها التحقيق إلى أذهان الدارسين[115].

ولا شك أن الدكتور محمد عيد قرأ بتمعن ما علق به الدكتور شوقي ضيف على ابن مضاء في تحقيقه، ووصف ما فعله الدكتور شوقي بأنه عرض ما في الكتاب في مقدمة طويلة[116].

وانتبه الدكتور محمد عيد إلى دعوة الدكتور شوقي إلى الإصلاح باستلهامه آراء ابن مضاء[117]، ولكن لم يصرح الدكتور محمد عيد بالتعليق المباشر على آراء الدكتور شوقي ضيف في نظرية ابن مضاء، في غير المواضع السابقة، وإن كان هناك توافق كبير بينهما سنذكره لاحقاً.

ولا شك أن هذه الدراسة تثبت أن نسبة الاتفاق كبيرة جداً بين العالمين، وأن ابن مضاء ترك أثراً عميقاً فيهما، ودفعهما لتبني نظريته في تيسير النحو من أعبائه.

وقد ثبت للباحثين في تناول العالمين لرأي ابن مضاء في العلل النحوية، توافقهما في الإعجاب بنظرية ابن مضاء وتبنيها، وجعْلها رمزاً للثورة اللغوية المعاصرة، التي تدعو إلى تيسير قواعد النحو، وإزالة الصعوبات والتعقيدات الجدلية التي أصابتها.

ورأى العالمان أن مذهب ابن مضاء الفقهي كان له الأثر الأكبر في دعوته لإلغاء بعض الأصول النحوية، ومنها التعليل، وأن دعوته إصلاحية بالدرجة الأولى، وغايتها التخفف من مظاهر الصعوبة، والعمل على تيسير النحو العربي.

وتبنى العالمان بأسلوبين مختلفين رأي ابن مضاء بضرورة إلغاء العلل الثواني والثوالث، التي ثبت فسادها، وأُثرها في تعقيد المسائل اللغوية، ودعوَا إلى الاكتفاء بالعلل الأول التي تحدث بها الفائدة اللغوية.

ولقد سعى العالمان لنشر نظرية ابن مضاء، وتطبيقها بمؤلفات نحوية جديدة، استلهمت مضامينها من الانتصار لرؤية ابن مضاء.

واختلف العالمان في أمور قليلة، لا تؤثر في جوهر تبنيهما لنظرية ابن مضاء، مما ينبئ بميول حداثية تسعى للتمرد على القديم، والتغيير إلى ما يناسب العصر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

1- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ) – تحقيق محمد بهجة البيطار- المجمع العلمي العربي – دمشق .
2- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد- عالم الكتب- القاهرة 1978م.
3- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الخامسة عشرة – بيروت 1422هـ-2002م.
4- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577هـ)- تحقيق: سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- سورية 1377هـ-1957م.
5- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)- تحقيق: عبد الحكيم عطية- دار البيروتي- الطبعة الثانية- دمشق 1427هـ- 2006م
6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري النحوي (513-577هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي – الطبعة الرابعة 1380هـ-1961م .
7- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية 1399هـ– 1979م .
8- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)- تحقيق بشار عواد معروف- الطبعة الأولى- دار الغرب الإسلامي- بيروت 2003م.
9- تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة- طلال علامة -دار الفكر اللبناني- ط1–بيروت 1413هـ- 1993م .
10- تيسيرات لغوية، شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة 1990م.
11- جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي (رسالة علمية) فادي صقر عصيدة، إشراف أ.د. وائل أبو صالح- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين 2006.
12- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره- دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- بيروت 1411هـ- 1991م.
13- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي (ت799هـ)- تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور- دار التراث للطبع والنشر- القاهرة 1976م.
14- الرد على النحاة، ابن مضاء (ت592هـ)- تحقيق: شوقي ضيف- دار الفكر العربي- الطبعة الأولى- القاهرة 1366هـ-1947م.
15- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ-1374م) – تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين السيد – مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية – بيروت 1402هـ – 1982م .

16- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الإمام العلامة بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)- تحقيق: عبد الله محمود عمر- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى- بيروت 1421هـ- 2001م.
17- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإمام جمال الدين الإسنوي (ت772هـ)- تحقيق: محمد حسن عواد- دار عمار للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الأردن 1405هـ- 1985م.
18- المستدرك على الصحيحين، الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)- تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي- دار المعرفة- بيروت- د.
19- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرناءوط وآخرون- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى- بيروت 1421هـ- 2001م.
20- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ – دار الشروق للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 1421هـ - 2001 .
21- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (608-681هـ) - تحقيق د. إحسان عباس– دار صادر – بيروت .
22- مواقع إلكترونية:
موقع أرشيف إسلام أون لاين، مقالة بعنوان: (شوقي ضيف.. فيوضات وملتقى ثقافات)، محمد القاسم: https://archive.islamonline.net/?p=269 ، وموقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%88%D9%82%D9%8A_%D8%B6%D9%8A%D9%81

الهوامش:

(1) أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، ألف حوالي خمسين مؤلفاً في مجالات الأدب العربي. انظر: موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%88%D9%82%D9%8A_%D8%B6%D9%8A%D9%81، وموقع أرشيف إسلام أون لاين، مقالة بعنوان: (شوقي ضيف.. فيوضات وملتقى ثقافات)، محمد القاسم: https://archive.islamonline.net/?p=269

(2) انظر: الديباج المذهب 208/1- 211 وبغية الوعاة 322/1، 323 وسير أعلام النبلاء 274/22- 275 والأعلام 146/1- 147.

(3) لم أقف على ترجمة له.

(4) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك،مات كهلا سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. انظر: بغية الوعاة 86/2. وسير أعلام النبلاء 175/20 وتاريخ الإسلام 790/11.

(5) أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف بن داحة الأنصاري، الأندلسي القرطبي، صاحب تاريخ الأندلس، انظر: سير أعلام النبلاء 21/139-142 ووفيات الأعيان 2/240-241 والأعلام 2/311.

(6) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الخطيب القبجاطي ثم القرطبي، وعنه أحمد ابن مضاء. وكان أحد الأمناء والشهود بجامع قرطبة. انظر: بغية الوعاة 1/322.

(7) الرد على النحاة 76- 129.

(8) الرد على النحاة 130- 133.

(9) الرد على النحاة 134- 138.

(10) الرد على النحاة 138- 140.

(11) الرد على النحاة 141.

(12) الرد على النحاة 71.

(13) الرد على النحاة 72.

(14) الرد على النحاة 72.

(15) الرد على النحاة 74.

(16) الرد على النحاة 75.

(17) مسند أحمد 45/200- ح27224.

(18) مستدرك الحاكم 1/200.

(19) مستدرك الحاكم 1/201.

(20) عمدة القاري شرح صحيح البخاري 24/290.

(21) الكوكب الدري 91.

(22) الرد على النحاة 76.

(23) الرد على النحاة 76.

(24) الرد على النحاة 77.

(25) الرد على النحاة 78.

(26) الرد على النحاة 79.

(27) الرد على النحاة 78.

(28) الكوكب الدري 53- 54.

([29]) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة 36 .

(30) الكوكب الدري 55.

(31) جهود نحاة الأندلس 126- 135.

(32) الرد على النحاة 130.

(33) الرد على النحاة 130.

(34) الرد على النحاة 131.

(35) الرد على النحاة 130.

(36) الرد على النحاة 131.

(37) الرد على النحاة 131.

(38) الكوكب الدري 89.

(39) الرد على النحاة 130.

(40) الرد على النحاة 137.

(41) الرد على النحاة 130- 131.

(42) الرد على النحاة 132.

(43) الرد على النحاة 132.

(44) الرد على النحاة 131.

(45) الرد على النحاة 132-134.

(46) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري 549/2.

(47) الرد على النحاة 134- 135.

(48) الرد على النحاة 134- 135.

(49) الرد على النحاة 135- 136.

(50) الرد على النحاة 136- 137.

(51) الرد على النحاة 131.

(52) الرد على النحاة 137.

(53) الرد على النحاة 3.

(54) الرد على النحاة 3.

(55) الرد على النحاة 47.

(56) الرد على النحاة 13- 17.

(57) جهود نحاة الأندلس 17- 18.

(58) الرد على النحاة 46.

(59) الرد على النحاة 35.

(60) الرد على النحاة 6- 9.

(61) الرد على النحاة 46- 47.

(62) الرد على النحاة 48.

(63) الكوكب الدري 89- 90.

(64) الرد على النحاة 35.

(65) الرد على النحاة 36.

(66) جهود نحاة الأندلس 19، 25.

(67) الرد على النحاة 35.

(68) الرد على النحاة 36.

(69) الرد على النحاة 37.

(70) الرد على النحاة 37.

(71) الرد على النحاة 37- 38.

(72) الأصل والفرع حسن الملخ 125.

(73) تيسيرات لغوية 6.

(74) تيسيرات لغوية 28- 29.

(75) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب.

(76) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب.

(77) أصول النحو محمد عيد التقديم ص ب.

(78) الكوكب الدري 92، 93.

(79) أصول النحو محمد عيد 169.

(80) أصول النحو محمد عيد التقديم ص د.

(81) أصول النحو محمد عيد 150 – 161.

(82) أصول النحو محمد عيد 151.

(83) أصول النحو محمد عيد 169.

(84) أصول النحو محمد عيد 169.

(85) أصول النحو محمد عيد 151.

(86) أصول النحو محمد عيد 152- 156.

(87) أصول النحو محمد عيد 152- 153.

(88) أصول النحو محمد عيد 153.

(89) أصول النحو محمد عيد 153.

(90) أصول النحو محمد عيد 154.

(91) أصول النحو محمد عيد 169.

(92) أصول النحو محمد عيد 154.

(93) أصول النحو محمد عيد 155.

(94) أصول النحو محمد عيد 156.

(95) أصول النحو محمد عيد 156.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

(96) أصول النحو محمد عيد 170- 172.

(97) أصول النحو محمد عيد 170- 171.

(98) أصول النحو محمد عيد 168.

(99) أصول النحو محمد عيد 156- 157.

(100) أصول النحو محمد عيد 172.

(101) أصول النحو محمد عيد 168- 169.

(102) أصول النحو محمد عيد 172.

(103) أصول النحو محمد عيد 158.

(104) أصول النحو محمد عيد 158- 159.

(105) أصول النحو محمد عيد 175.

(106) الأصل والفرع حسن الملخ 122، 123.

(107) جهود نحاة الأندلس 126.

(108) الرد على النحاة 35.

(109) الرد على النحاة 36.

(110) أصول النحو محمد عيد 169.

(111) الرد على النحاة 35.

(112) الرد على النحاة 37.

(113) الرد على النحاة 37- 38.

(114) أصول النحو محمد عيد 41.

(115) أصول النحو محمد عيد 42.

(116) أصول النحو محمد عيد 41.

(117) أصول النحو محمد عيد 41.

*** *** ***